عوامل
اتساع دور الدولة
ونشوء القطاع العام

لمحة تاريخية

حتى بدايات هذا القرن ـ القرن العشرين ـ ظل نشاط الدولة ضمن مفهوم ما كان يعرف بـ (الدولة الحارسة)، تلك التي كان يقتصر دورها بشكل عام على:

ـ توفير الخدمات العامة ذات الطابع الجماعي كالدفاع والأمن والتعليم والصحة...

ـ تأمين بعض المرافق الأساسية التي قد لا تتناسب طبيعة وأهداف النشاط فيها مع الملكية الخاصة: كالطرق والمواصلات والإتصالات والماء والكهربا... الخ.

ـ تنفيذ مشاريع البنى الأساسية.

وفي سبيل تمويل أوجه نشاطها تلك كانت الدولة تقوم بتدبير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة التي يتطلبها قيامها بذلك الدور المحدود، من مواردها التقليدية كالضرائب والرسوم وريع الأموال العامة والإقتراض عند الحاجة...

ولم يكن التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية سمة من سمات ذلك العهد، فقد امتنعت الدولة ـ بمقتضى التزامها بدورها كدولة حارسة ـ عن التدخل في سير الحياة الإقتصادية تاركة الأفراد يسعى كل منهم لتحقيق صالحه الخاص بما لا يتعارض مع مصالح الآخرين، أو بما لا يؤدي إلى الإضرار بالصالح العام على النحو الذي تكفله القوانين والأنظمة السائدة.

وقد كان يُعتقد ـ في ذلك الحين أن تكامل سعي الأفراد لتحقيق صالحهم الخاص سيؤدي ـ في محصلته النهائية ـ إلى تحقيق الصالح العام.

لذلك تصور بعض الإقتصاديين من أمثال (آدم سميث) وجود آلية ذاتية أو

(يد خفية) تُسيّر النشاط الإقتصادي على نحو يجعل سعي الأفراد لتحقيق صالحهم الخاص يصب في قناة الصالح العام ويساهم بذلك في التطور والنمو.

كذلك كان من المتصور لدى بعض الإقتصاديين ـ من أمثال ساي ـ أن يتجه الإقتصاد، في ظل الحرية الإقتصادية، إلى التوازن عند مستوى النوظف الكامل...

وقد ساعدت مجموعة من الظروف التاريخية على دعم وترسيخ مفهوم الدولة الحارسة وسيادته فترة من الزمن تمثل عصر النهضة الذهبي في تاريخ الغرب...

ذلك العصر الذي ابتدأ مع الإصلاحات الدينية والإجتماعية، وتأيد بالإكتشافات الجغرافية..، والثورة الصناعية...، واقترن بالتسلط والنهب الإستعماري.

إلا أن إعمال مبدأ الحرية على إطلاقه وما ترتب على ذلك من نتائج..، إضافة إلى ما نجم عن التنافس الإستعماري من حروب...، قد أديا فيما يبدو إلى زعزعة مفهوم الدولة الحارسة والشروع في إعادة النظر في هذا المفهوم.

وبدأت بذلك المطالبة بدور أكبر تضطلع به الحكومات في الحياة الإقتصادية، واتضح هذا الإتجاه ـ بشكل خاص ـ إبان الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير الذي أعقبها...، ثم تأيد هذا الإتجاه واتسع نطاقه مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من حركات الإستقلال.

ويشار عادة إلى جملة من العوامل والظروف التي أدت إلى التخلي تدريجياً عن مفهوم الدولة الحارسة والدعوة إلى تدخل الدولة على نحو متزايد في الحياة الإقتصادية، ومن قبيل تلك العوامل التي تساق في هذا المجال:

الإخلال بشرط المنافسة

لقد أدى تطبيق مبدأ الحرية الإقتصادية على إطلاقه إلى بعض الإنحرافات كان من أخطرها نشوء البؤر الإحتكارية والتكتلات التي أخلت بالشرط الأساسي الذي لا يمكن لآلية ما يدعى بـ(اليد الخفية) أن تعمل في غيابه وهو شرط

المنافسة الكاملة.

التباين في التوزيع

اقترن إطلاق مبدأ الحرية الإقتصادية دون حدود بتباين متزايد في الثروات والدخول نتيجة الإنحرافات التي اكتنفت تطبيق هذا المبدأ دون قيود...، الأمر الذي أدى إلى مجموعة من مظاهر الخلل التي ساهمت في نشوء ظاهرة الصراعات الطبقية في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

ويقال إن التباين في الثروات والدخول ـ في صوره الأولى أو في حدوده المعقولة ـ كان أمراً مقبولاً ومطلوباً في بداية عصر النهضة والثورة الصناعية لأنه كان يمثل ثمرة العمل الجاد والكفاءة ويعتبر حافزاً لمزيد من الكفاءة والتطوير...

إلا أن تفاقم ظاهرة التباين في الثروات والدخول واتساع حدتها ـ لا نتيجة لعوامل الكفاءة والعمل الجاد ـ وإنما بفعل عوامل السيطرة والتكتل والإحتكار وسواها من مظاهر الإنحراف في تطبيق ما يدعى بمبدأ الحرية الإقتصادية ـ أصبح أمراً يهدد النظام القائم على هذا المفهوم ويدعو إلى تهذيبه بدعوة الحكومات إلى التدخل على نحو أو آخر في الحياة الإقتصادية.

غلبة القاعدة النقدية

اقترن العمل بمبدأ الحرية الاقتصادية وما واكبه من تطور سريع في الحياة الإقتصادية بالتوسع في الإعتماد على النقود والإئتمان المصرفي...

فغلبت القاعدة النقدية في الإقتصاد على القاعدة الإنتاجية، وقد ترتب على ذلك أن اندفع النشاط الإقتصادي نحو مجالات طفيلية اتخذت شكل المضاربات والإئتمان المفرط والمغالاة في حيازة الأصول النقدية والتعامل بها على حساب الأصول الإنتاجية...

وقد كان لمثل تلك الغلبة أثراً كبيراً في تفاقم الخلل في النظام الإقتصادي القائم على إطلاق مبدأ الحرية الإقتصادية.

كما كان ذلك من العوامل الأساسية التي ساهمت في نشوء الأزمات الإقتصادية أو ما يعرف بدورات الرواج والكساد التي تتناوب ذلك النظام.

ولم تعد فكرة التوازن المفترض عند مستوى التوظف الكامل قابلة للتصور أو الإنطباق بعد أن غدا ذلك المستوى من قبيل الفرض النظري الذي لا يمكن الوصول إليه.

الأزمات الاقتصادية

كان لتراكم آثار الإنحراف، دوراً أساسياً في تعرض النظم الإقتصادية الحرة (الرأسمالية) لأزمات إقتصادية متعاقبة، كان أكبرها وأشدها أثراً كساد الثلاثينات المعروف...

وكان من الطبيعي أن يتضح الإتجاه ـ علاجاً أو تلافياً لنتائج وأسباب تلك الأزمات ـ نحو إعادة النظر في مفهوم الحرية الإقتصادية نفسه، وأن تعطى الحكومات دوراً أكبر في إدارة وتوجيه الإقتصاد والمساهمة في أنشطته، وذلك بهدف الحد من مظاهر الخلل وآثاره، وتجنيب المجتمعات مخاطر الأزمات التي تبدو أنها ناجمة عنها.

الحروب

ساهمت مجموعة الحروب المتعاقبة ـ ذات الدوافع الإستعمارية والإقتصادية في الغالب ـ في أواخر القرن التاسع عشر والتي توجت بالحرب العالمية الأولى في بداية القرن العشرين...، ثم الحرب العالمية الثانية التي تلتها وترتبت عليها في منتصفه تقريباً...، ساهمت تلك الحروب في توسيع الدعوة أو المطالبة بدور حكومي أكبر في الحياة الإقتصادية.

فالمعروف أن الحروب ترتب من الأعباء وتخلف من الآثار ما يحتاج إلى معالجة خاصة، وحشد مركز للجهود والإمكانات...، مما لا يتناسب مع بقاء الحكومات أسيرة مفهوم الدولة الحارسة...

لذلك يمكن القول إن الحروب من حيث متطلباتها وآثارها كانت من العوامل الرئيسية التي فرضت على الحكومات الإضطلاع بدور أكبر في النشاط الإقتصادي توجيهاً أو مباشرة.

طموحات التنمية

أضيف إلى العوامل السابقة ـ مع منتصف القرن العشرين ـ عامل آخر ساهم في اتساع دور الحكومات في الحياة الإقتصادية. تمثل هذا العامل في إستقلال معظم شعوب العالم الثالث، وما ترتب على ذلك من طموح الشعوب المستقلة إلى التعجيل بمعدلات التنمية والخروج من مستنقع التخلف الذي ربما كان من أسبابه النهب الإستعماري الذي تعرضت له في العهود السابقة..

لذلك فقد كان توجيه الإقتصاد مركزياً أو وفق خطة مركزية أحد الشعارات التي لاقت قبولاً في تلك الفترة باعتبارها تتفق مع نزعة الإستقلال من جهة لأنها تؤكد السيادة الوطنية في ذلك الحين الذي كان فيه معظم القطاع الخاص الفعال مرتبط على نحو أو آخر بمصالح الدول الإستعمارية... وينسجم ـ من جهة أخرى مع تطلعات التنمية، التي تستوجب حشد الجهود والطاقات وعدم تركها لآلية السوق...

وقد تطلب ذلك أن تسعى الحكومات، في سبيل تحقيق آمال شعوبها في التنمية، إلى الإضطلاع بدور أكبر في النشاط الإقتصادي سواء من حيث استكمال وتطوير البنى الأساسية، أو من حيث المساهمة في الإنتاج قصد التعجيل بمعدلات التنمية التي تعجز عن التعجيل بها الجهود الفردية... على النحو المتصور في تلك الحقبة.

وقد كان يؤيد هذا الإتجاه أن القطاع الخاص ـ في الكثير من البلدان حديثة الإستقلال ـ كان ضعيفاً على نحو لا يمكن التعويل عليه في تحقيق التنمية بالمعدلات المأمولة، أو أنه كان ـ كما ألمحنا سابقاً ـ مرتبطاً بـ، أو خاضعاً لسيطرة فئات محلية أو أجنبية مما قد لا يضمن ولاءها لعملية التنمية المنشودة.

إنتشار مفهوم
التخطيط المركزي

كذلك، لا يمكن إغفال التأثر بالفكر الإشتراكي الذي كان يقوم على تملك الدولة لمعظم وسائل الإنتاج، وإدارة النشاط الإقتصادي وفق خطة مركزية تخصص فيها الموارد، ويتم في ضوئها الإنتاج والتوزيع، حيث يصبح بذلك القطاع العام هو محور النشاط الإقتصادي وهو الشكل السائد والمهيمن على إدارة ذلك النشاط.

وقد أبدت معظم الدول المستقلة إنجذاباً نحو هذا الفكر، ربما تأكيداً على الإستقلال عن الفكر الغربي التي كانت بعض دوله مسؤولة عن الإستعمار ونتائجه.

القطاع العام الموروث

يضاف إلى العوامل السابقة، ما لوحظ من وراثة بعض الدول المستقلة لمؤسسات عامة كانت الدول المستعمرة قد أقامتها في مستعمراتها...، حيث يبدو أن تلك الدول كانت أكثر تدخلاً في الحياة الإقتصادية في مستعمراتها مما هي في مواطنها الأصلية...

وربما يمكن تفسير ذلك في رغبة تلك الدول تركيز أكبر قدر من النشاط الإقتصادي لمستعمراتها في قبضتها، وذلك بغية الحصول على أكبر قدر من المنافع بشكل مباشر.

وقد استمرت الدول المستقلة بإدارة هذا القطاع العام الموروث من قبل الحكومات على شكل المؤسسة العامة.

* * * *

هل انحسرت
عوامل قيام القطاع العام؟

تلك كانت أهم العوامل التي أجمعت الآراء تقريباً على اعتبارها من الأسباب التي أدت إلى اتساع دور الدولة في الحياة الإقتصادية بشكل عام، وتدخلها في توجيه وإدارة جانب من النشاط الإقتصادي. يتسع في بعض المجتمعات فيبلغ مستوى التملك العام لمعظم وسائل الإنتاج والتوجيه المركزي للنشاط الإقتصادي. . . .

ويضيق في بعضها الآخر ليقتصر على التنظيم، من خلال التشريع والتوجيه والرقابة، إلى جانب إدارة حجم محدود من المنشآت الإقتصادية ممثلاً في بعض المؤسسات العامة التي تتعلق بالمرافق والخدمات أو بإنشاء وإدارة وصيانة أو تطوير مشاريع البنى الأساسية.

وإيراد هذه العوامل في بحث يتعلق بالتخصيص والتكييف الإقتصادي يقصد منه إتاحة الفرصة للتساؤل: عما إذا كانت الدعوة للتخصيص قد جاءت الآن في مرحلة أو حقبة تؤكد ظروفها إنحسار العوامل التي أشرنا إليها والتي كانت سبباً في اتساع نطاق التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي وسعة نطاق القطاع العام.

وبمعنى أوضح يمكن صياغة هذا التساؤل على النحو التالي:

هل أتت الدعوة للتخصيص، وهي دعوة يبدو وكأنها تريد العودة بنشاط الدولة إلى حدودها كدولة حارسة، نتيجة إنحسار العوامل والظروف التي أدت فيما سبق إلى اتساع دور الحكومات وخروج نشاطها من إطار ذلك الدور والمفهوم: مفهوم ودور الدولة الحارسة. .؟؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تعتبر ضرورية في بحث يتعلق بالتخصيص

والتكييف الاقتصادي على النحو الذي تتم الدعوة إليه في يومنا هذا، لأنها تتعلق بتحديد أهداف التخصيص ونطاقه..

لذلك، إذا أعدنا النظر فيما سبق مما أوردناه من العوامل نجد أن معظم تلك العوامل ما زال ماثلاً، بل إن منها ما اشتد تأكداً ورسوخاً...

حقيقة المنافسة

فمسألة المنافسة، وهي شرط لازم يتوقف عليه أساساً مفهوم الحرية الإقتصادية، يبدو أنه يزداد خللاً وابتعاداً عن كونه نظاماً ممكن أو محتمل لشيوع في ظل ما يسود عالم اليوم من احتكار منظم وتكتل اقتصادي تجاوز حدود المجتمع الواحد ليأخذ أبعاداً دولية أو عالمية...

ولا يخفى مدى خطورة الدعوة لحرية الأسواق والتبادل الحر والإنفتاح الإقتصادي من غير حدود مع غياب شرط المنافسة السليمة...!!

رسوخ التباين

كما أنه مما لا شك فيه أن ظاهرة التباين، أو التفاوت في الدخول والثروات تزداد رسوخاً واتساعاً على نحو لم يشهده التاريخ من قبل، سواء قيست على صعيد المجتمع الواحد، أو على مستوى المجتمع الدولي، وذلك في ظل التطور الهائل في وسائل التقنية وازدياد القدرات الإنتاجية والمالية، وتفاقم قوة وتأثير الإحتكارات المنظمة، واعتماد الوسائل غير المشروعة في الكسب والإثراء...

استمرار سيادة القاعدة النقدية

كذلك يؤكد الواقع المعاش غلبة القاعدة النقدية وسيادتها في مجالات الاستثمار بشكل خاص وفي مجمل الحياة الإقتصادية بشكل عام، وذلك على حساب القاعدة أو المعايير الإنتاجية...

إن ما يحدث في الأسواق المالية والنقدية العالمية في وقتنا الحاضر خير دليل على ما أصاب هذه الغلبة والسيادة من تطور خطير أخذ يهدد النظام الإقتصادي العالمي برمته، وسيستمر مصدراً أساسياً من مصادر تهديده وواحداً من الإحتمالات والعوامل الأساسية التي قد تتسبب في زعزعته وربما سقوطه...

استمرار الأزمات والحروب

أما الأزمات الإقتصادية والحروب، فإنها وإن لم تعد تبدو حادة واسعة على النحو الذي كانت تبدو عليه في السابق ممثلة في الحروب الكونية، وكساد الثلاثينات الكبير..، إلا أنها ما زالت قائمة، كامنة تارة وصريحة تارة، ولكنها مستمرة:

فالأزمات الإقتصادية تظل بين الحين والحين تصيب فئات من الناس والمجتمعات، وتسارع ـ في الغالب ـ الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة إلى معالجة أسبابها وآثارها بما لديها من سلطات للتوجيه في مثل هذه الأحوال، إدراكاً منها لخطورة بوادر مثل هذه الأزمات، التي قد تؤدي ـ إذا ما أهمل تداركها ـ إلى انهيارات اقتصادية ذات أبعاد مأساوية...

أما الحروب فإنها ما زالت قائمة، ولكن يبدو أنه قد أُحسن تظهيرها، بمعنى نقلها، ببراعة إلى مجتمعات ودول العالم الثالث، بعد أن اكتوت بنارها الدول الصناعية في حروبها الكونية...

لقد تم نقل وتجزئة الحروب الكونية الشاملة التي تتجابه فيها الدول الكبرى وتكتوي بنارها الدول المتقدمة، إلى حروب إقليمية قد تفيد منها الدول المتقدمة نفسها كمُوَرِّدٍ للسلاح والعتاد والمواد، ويكون مسرحها في الغالب مجتمعات العالم الثالث...

فالحروب، وإن أضحت حروباً إقليمية أقل اتساعاً، إلا أنها تبدو أكثر استمراراً، خاصة وأن منها أو معظمها يخدم سياسة الدول المتقدمة على نحو أو آخر...

مطلب التنمية

وإذا كان الفكر الإشتراكي القائم على تملك الدولة لوسائل الإنتاج واعتمادها إدارة الإقتصاد الوطني من خلال التخطيط المركزي قد انحسر إلى حد بعيد بانحسار وتفكك تجربته التطبيقية الأولى والكبرى، الإتحاد السوفييتي، فإن الأمل في التنمية لدى شعوب العالم الثالث ما زال ماثلاً، وما زالت تلك التنمية تمثل معضلة حارت الجهود في حلها، وطبقت نظم ووسائل متعددة في سبيلها، إلا أنه من الواضح أن أياً من تلك النظم أو الوسائل لم تقترن بالنجاح من منظار التنمية الحقيقية المتوازنة...

في ضوء هذا الإستعراض السريع لمدى انحسار أو عدم انحسار العوامل التي أدت سابقاً إلى اتساع دور الدولة في الحياة الإقتصادية يبدو لنا أنه ليس هناك مجالاً للخلاف حول استمرار معظم العوامل والظروف التي أجمعت الآراء على تصنيفها ضمن العوامل التي تؤدي وتوجب سعة دور الحكومات في توجيه وتسيير الحياة الإقتصادية..

لذلك فإننا نعتقد أن الدعوة للتخصيص لا بد من أن تأخذ موضعها الصحيح لا باعتبارها دعوة لعودة الدولة لمفهومها التقليدي كدولة حارسة مُطْلِقَةً الحريات الإقتصادية دون حدود... وذلك لأن العوامل التي أدت إلى نشوء مفهوم الدولة التدخلية أو الموجهة قد انحسرت وزالت...

وإنما بالنظر إلى الدعوة للتخصيص باعتبارها دعوة لتصحيح مسار ونطاق التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية وتخليصه من الشطط في النطاق والخلل في الأداء، على نحو يؤدي إلى تخليص هذا التدخل مما شابه من مظاهر الخلل والإنحراف ليكون أكثر قدرة وفعالية في توجيه النشاط الاقتصادي ودعم ومساندة القطاع الخاص.

وهذا ما يجعلنا نتصور بأن الدعوة للتخصيص والتكييف الاقتصادي أو إصلاح الهياكل الإقتصادية لا تعني العودة بالدولة إلى حدود مفهومها التقليدي كدولة حارسة يطلق في ظلها مبدأ الحرية الإقتصادية على شكل إنفتاح غير محدود... إن مثل هذا الإنفتاح لا نعتقد أنه ينسجم مع الظروف المعقدة التي

تسود عالم اليوم..، والتي تؤكد استمرار بل وتفاقم أثر العوامل التي تؤكد ضرورة إضطلاع الدولة بدور واع في تنظيم الحياة الإقتصادية....

لذلك ربما كان يبدو من المطلوب، كما هو الأمر في معظم الدول المتقدمة الأكثر إلتزاماً ودعوة لمبدأ الحرية الإقتصادية، إقامة توازن فعال بين دور قوي للسلطة الحكومية في مهامها التقليدية وعلى رأسها العمل على سيادة القانون والنظام وضمان المساواة والتكافؤ في الفرص بين المواطنين، وتحقيق الإستقرار والعدالة، مع توفير سلطات دستورية فعالة تمكن الحكومات من التدخل لردع أي انحراف في النشاط الاقتصادي عاماً كان أو خاصاً عند بوادر ظهوره..

وبين قيام الحكومة ـ من جهة أخرى ـ بإدارة حجم محدود ومطلوب من المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي في مجال المرافق العامة والبنى الأساسية وسواها مما يتطلب إدارته من قبل الحكومات حسبما تقضي الظروف التي تمثل الحاجة الطبيعية لقيام مثل هذا القطاع..، بحيث يكون القطاع العام قطاعاً مسانداً داعماً لنشاط القطاع الخاص...

وهذا يتطلب ـ فيما يبدو ـ إعادة تنظيم إداري إقتصادي معاً قبل التخصيص أو مرافق له، بحيث يهدف التخصيص في ظله إلى تهذيب القطاع العام وتخليصه من مظاهر الشطط في نطاقه وفي أدائه على النحو الذي سبقت الإشارة إليه...

ويهدف كذلك، إلى دعم وتحفيز القطاع الخاص وتهيئة المناخ الملائم لإنطلاقه في نفس الوقت الذي لا بد من أن يخضع فيه نشاط هذا القطاع لقوانين صريحة واضحة ولرقابة ومتابعة تضمن ولاءه لعملية التنمية وتدرأ عنه احتمالات الشطط أيضاً.